تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي وانتخابات 2021: بحث في السياقات والمخرجات

جواد الرباع *

ملخص : تروم هذه الدراسة رصد وتحليل تجربة العدالة والتنمية المغربي في ولايتين حكومتين 2011 – 2021 مع التركيز على مخرجات انتخابات 08 شتنبر 2021 ، رصد يسعى إلى محاولة تفسير العوامل والأسباب ودلالات الهزيمة الانتخابية للعدالة والتنمية خلال انتخابات 08 شتنبر 2021 ، في تحليل وقراءة وتفكيك مخرجات العملية الانتخابية من جهة ووضعها في سياقها التاريخي والسياسي من جهة أخرى، منطلقين من المستجدات القانونية والدستورية، مع استحضار رهانات الفاعلين السياسيين، مع التطرق إلى المعوقات البنيوية والإدارية التي تعترض الفاعل الحكومي والمنتخبين في تحقيق تنمية وديمقراطية حقيقية باعتبارهما مدخلين يساعدان على الإحاطة بالموضوع .

الكلمات المفتاحية: المغرب، العدالة والتنمية، الانتخابات، الديمقراطية.

* جامعة ابن زهر، المغرب.

The Experience of Moroccan Justice and Development Party and 2021 Elections: Contexts and Outcomes

JAOUAD RABAA *

ORCID NO : 0000-0002-6500-6863

ABSTRACT *TThis study aims to monitor and analyze the Moroccan experience of Justice and Development in two governmental terms 2011-2021, with a focus on the outcomes of the September 08, 2021 elections, a monitoring that seeks to try to explain the factors, causes and implications of the Justice and Development's electoral defeat during the September 08, 2021 elections, in analyzing, reading and dismantling the outcomes of the electoral process from On the one hand, and placing it in its historical and political context on the other, based on legal and constitutional developments, while invoking the stakes of political actors, while addressing the structural and administrative obstacles that face the government and elected actors in achieving real development and democracy, as they are two inputs that help to understand the issue.*

Key words: Morocco, Justice and Development, elections, democracy.

* Ibn Zohr University, Morocco.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
105 - 122

DOI:10.36360/1560-010-004-007

مقدمة:

ربطت أغلب الكتابات الدستورية والسياسية بين الانتخابات والديمقراطية، هكذا عدّها «موريس دوفيرجيه» قاعدة النموذج الديمقراطي، لكن يصعب أن نجد فيها جوابًا عن إسهام العملية الانتخابية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية.

يقترح « ألان تورين» ثلاثة أبعاد يكون الارتباط المتبادل بينها في نظرة النظام الديمقراطي، هي: احترام الحقوق السياسية، والمواطنة، والصفة التمثيلية للحكام. والواقع أن «سارتوري» سبق أن نبّه على أنّ المنافسة الانتخابية لا تضمن نوعية النتائج، بل فقط طابعها الديمقراطي[1].

تُعَدّ الانتخابات في التقاليد الديمقراطية لحظة سياسية مهمة، ورهانًا سياسيًّا حقيقيًّا للمواطن في تغيير واقعه السياسي والاجتماعي، بل تُعَدّ من أهم وسائل المشاركة السياسية، ومن ذلك ذلك إسهام المواطن في صناعة القرار العام، وصنع السياسات العامة.

غير أن هناك فرقًا شاسعًا بين الانتخابات في فضاء ديمقراطي برهانات وتنافس سياسي حقيقي مرتبط بتعدد البرامج والرؤى، وبين انتخابات تُجرَى في فضاء سلطوي وغير ديمقراطي، بل إن الأحزاب السياسية ستصبح مقاولات سياسية تقتسم الريع السياسي بمشاركتها في لعبة سياسية غير ديمقراطية، وبوصفها آلية لتوزيع الكسب السياسي من دون رهانات سياسية[2].

يقتضي التفكير في الانتخابات التي عرفها المغرب، إعادة بناء سياقها التاريخي والسياسي، وشرطها الدستوري العام، واستحضار رهانات فاعليها، وهو ما سنطرحه في ضوء فرضية العودة الجزئية السياسية إلى الحقل الانتخابي، بوصف ذلك إحدى الخلاصات المركزية التي يمكن من خلالها مقاربة حدود التحول التي شهدها هذا الاقتراع، انطلاقًا من الشبكة التقليدية لقراءة المعطى الانتخابي داخل النظام السياسي المغربي، وأيضًا من خلال أسئلة التنافسية والتسييس والرهانات[3].

شهد المغرب، في 8 أيلول/ سبتمبر 2021 ثالث عملية انتخابية تعرفها البلاد منذ حراك «20 فبراير» 2011م، وبعد عشر سنوات من اعتماد دستور 2011. وقد أُجريت الانتخابات التشريعية والانتخابات الجهوية والانتخابات الجماعية؛ في يوم واحد، بدلًا من إجرائها على مرحلتين في السنة نفسها، وذلك لتقليل التكلفة المالية. وقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن فوز التجمع الوطني للأحرار بالمرتبة الأولى بـ 102 من المقاعد من أصل عدد مقاعد البرلمان البالغ 395 مقعدًا، بينما تلقى حزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة خلال الولايتين السابقتين هزيمة كبيرة؛ إذ حل ثامنًا

بـ13 مقعدًا فقط، نزولًا من 125 مقعدًا في البرلمان السابق[4].

وإذا كان دستور 2011 والقوانين التنظيمية المكملة له تحدثت عن مجموعة من المستجدات الدستورية والقانونية المتعلقة بالمنظومة الانتخابية، إلا أن هناك مجموعة من السياقات التي تحكمت في مخرجات انتخابات الثامن من شتنبر (أيلول) 2021.

وفي محاولة تفسير الأسباب والعوامل ودلالات الهزيمة الانتخابية للعدالة والتنمية[5] خلال انتخابات 08 شتنبر 2021، لا بدّ من التذكير في سياق تقديم بعض الفرضيات التفسيرية، بالكثير من الاحتياطات المنهجية، لعل أهمها المبادرة بالقول بالحاجة إلى التمكّن من أدوات البحث والتقصي المستلهمة من أدبيات السوسيولوجيا الانتخابية، في تحليل وقراءة وتفكيك النتائج العامة والمفصلة.

وإذا كان الإقرار بعدم تنافسية الظاهرة الانتخابية، أو انطلاقًا على الأقل من كونها انتخابات نصف تنافسية، كما يجعل في السابق من أيّ قراءة مبنية على النتائج مغامرة لا تحتمل ضمانات الوصول إلى ما يشبه القانون العام المحدد للسلوك الانتخابي[6].

أوّلًا: الوظيفة الانتخابية بين السياق الانتقالي والسياق السلطوي

حينما لا تجعل العملية الانتخابية من وظائفها تحقيق الديمقراطية وتكريس مسلسل (الدمقرطة) بالنسبة للأنظمة الانتقالية، فإن رهانها يكون واحدًا، وهو إعادة إنتاج السلطوية بقواعد انتخابية، أو كما يسميها أحد الباحثين تغليف السلطوية بغشاء الشرعية) هيرب ميشيل Herb,Micheal (؛ لهذا شكل الفعل الانتخابي أحد المتغيرات الجوهرية في إطار ما سُمِّي بموجة التحول الديمقراطي الرابعة. التي شملت العديد من بلدان أروبا الشرقية، وهو الشكل الذي اتخذته عملية انتقال السلطة كل من صربيا وجورجيا أو أوكرانيا.

بيد أن الحديث عن الأدوار المركزية للعملية الانتخابية في تحقيق الانتقال الديمقرطي، وتكريس قيم الديمقراطية داخل الممارسة السياسية، يظل مشروطًا بمدى الانتقال الحاصل بين بنية السياسي برمته، وبمدى النزاهة والشفافية التي تمرّ بها عملية الاقتراع، ونضج الفاعل السياسي المنتخب[7].

وإذا كان المغرب قد تميّز عن الكثير من دول العالم الثالث بإجراء انتخابات في إطار التعددية الحزبية، فإن انبثاق تلك التعددية عن الانشقاقات التي أصبحت تعدّ الآلية الأسرع والأجدى للانخراط في دوران النخبة، بدل أن تكون آلية دوران النخب والحراك السياسي محتكمة في الديمقرطية الداخلية- جعل من تلك التعددية نوعًا من الانشطارية التي تؤمن للنسق استمراره وتحكمه في قواعد اللعبة، كما تجعل منها مجرد تقطيع أفقي للنخبة الحزبية، التي تتفاوض مع المركز حول قدراتها على الاندماج المؤسساتي والسياسي[8].

يكتسب الاستحقاق الانتخابي الثالث، في ظل دستور 2011، طبيعة خاصة، بالنظر إلى المتغيرات التي طبعت سياق تنظيمه، بدءًا من الهجمة الشرسة لفيروس كورونا التي أربكت الدولة، وزادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة حدة، مرورًا بمسلسل النكوص والردة الحقوقية التي طالبت أحزابًا سياسية، في الحكومة والمعارضة، بضرورة تجاوزها، وتحقيق انفراج سياسي حقيقي يشجع على المشاركة في الانتخابات، وانتهاء بمشهد حزبي بأعطاب متراكمة، أفقدت اللعبة السياسية الكثير من الإغراء، بما يطبعها من ممارسات وسلوكيات: (الترحال الحزبي، منطق الغنائم، القاسم الانتخابي، فقدان المرجعية...)، وشكلت صورة سوريالية عن الفاعل الحزبي.

لكن رهانات الدولة على هذه المعركة الانتخابية، التي بدأت منذ شهر يونيو/ حزيران الماضي 2021، كثيرة ومتداخلة. أولًا، تسجيل نسبة مشاركة معقولة تمنح المؤسسات التمثيلية منسوبًا من الثقة داخل المجتمع، وتمكّن النظام السياسي من تجديد شرعيته ومشروعيته[9].

وقد جرت الانتخابات في ظل أزمة اقتصادية خانقة، تزامنت مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، الذي ألحق أضرارًا كبيرة بقطاعات حيوية، أهمها السياحة، كما أدى الجفاف إلى توجيه ضربة كبيرة إلى القطاع الزراعي. وما زاد من حدة الأزمة حصول اختلالاتٍ على مستوى نظام التوظيف بالتعاقد الذي اعتمده المغرب، استجابةً لتوصيات المؤسسات النقدية الدولية؛ وهو ما أسفر عن موجة احتجاجات شملت المؤسسات التعليمية خصوصًا[10].

سياسيًّا، جرت الانتخابات في ظل استقطاب حاد بين ما يُعرَف بأحزاب الإدارة (التجمع الوطني للأحرار الذي يتزعمه رجل الأعمال، عزيز أخنوش، وحزب الأصالة والمعاصرة الذي أسسه فؤاد عالي الهمةّ قبل أن يتركه ويشغل منصب مستشار للملك) وبين حزب العدالة والتنمية (إسلامي التوجه). وقد اشتكى حزب العدالة والتنمية ممّا أسماه استهدافًا له من خلال تغيير القانون الانتخابي الذي اعتمد قاسمًا انتخابيًّا (غريبًا من نوعه) يحتسب المقاعد على أساس المسجّلين، لا على أساس عدد أصوات المشاركين الفعليين في الانتخابات، كما جرت العادة منذ انتخابات 2002. وهو الأمر الذي رأى فيه الحزب، الذي قاد الحكومة لولايتين متتاليتين (2011-2021)، محاولةً لحرمانه من قيادة الحكومة؛ في حين عدّت بقية الأحزاب أن الأمر لا يتعلق باستهداف حزب العدالة والتنمية، وإنما بدعم الأحزاب الصغرى، كما ندّدت باستمراره في ترويج خطاب «المظلومية» وتوظيف خطاب انهزامي للتغطية على خسارته[11].

لكن بالرغم من الشفافية النسبية التي مرت بها الانتخابات المغربية الأخيرة، إلا أن

التمعّن في طبيعة النظام الانتخابي المغربي الذي جرى اعتماده قبل أسابيع قليلة من الاستحقاقات الانتخابية، فضلًا عن السياق السياسي الذي تُجرَى فيه هذه الأخيرة، وطبيعة القواعد المتحكمة في اللعبة الانتخابية- يطرح أكثر من ملاحظة حول فعالية هذا النظام في إنتاج مخرجات انتخابية تخدم العملية الديمقراطية من عدمها.

> **إن تعديل النظام الانتخابي قبل موعد الاقتراع بأسابيع قليلة كان هدفه في البداية قطع الطريق أمام أي حزب سياسي من الحصول على غالبية المقاعد.**

فتعديل النظام الانتخابي قبل موعد الاقتراع بأسابيع قليلة كان هدفه في البداية قطع الطريق أمام أي حزب سياسي من الحصول على غالبية المقاعد. حيث إن الهدف من اعتماد قاسم انتخابي قائم على احتساب عدد المسجلين بالدوائر الانتخابية لا على عدد المصوّتين في الانتخابات التشريعية، على غرار ما كان معتمدًا في الانتخابات السابقة، بالإضافة إلى إلغاء عتبة 3 ٪ بوصفه شرطًا لمشاركة اللوائح في توزيع المقاعد بالدوائر المحلية، إلى جانب إلغاء نظام الاقتراع باللائحة في العديد من المدن الصغرى، وتعويضه بنظام الاقتراع الفردي- كان الغرض من ذلك كلّه ألا تفوز أي لائحة انتخابية بأكثر من مقعد انتخابي في الدائرة الواحدة، وهو ما سيفسح الطريق أمام الأحزاب الصغيرة من الوجود بالبرلمان. وأيضًا ما سيسهم في (بلقنة) المشهد السياسي، بالشكل الذي لا يسمح بحصول أي حزب على أغلبية مطلقة لمقاعد البرلمان، مما يضطره للبحث عن تحالفات تكون في أغلب الأحيان تحالفات هجينة، ومفتقدة للتجانس الحكومي[12].

ولا تعني إقامة انتخابات في بلد ما أنها تحقّق أهدافها المرجوة في إقامة النظام الديمقراطي، فالانتخابات الديمقراطية يجب أن تخضع لمجموعة من الشروط والمعايير المؤسساتية والمعيارية لتحقيق أهدافها الموضوعية. لهذا ميّز علماء السياسة بين الطابع الوظيفي للعملية الانتخابية في ظل الأنظمة الديمقراطية، أو تلك التي تكون في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وبين وظيفة الانتخابية داخل الأنظمة السلطوية التي يروم فيها الفعل الانتخابي تكريس الشرعية الوضع القائم أكثر من تحقيق الديمقراطية[13].

ثانيًا: حكومة بنكيران والسياق الإقليمي المتميز

في تاريخ المغرب السياسي، ثمة لحظات جدّ محدودة للتأثير في موازين القوى السياسية وتعديلها لفائدة التقدم الديمقراطي.

لحظات الحراك الاجتماعي بعنفوانها وقوتها وهباتها كما حدث عندما استدعت إنهاء حالة الاستثناء التوافق على دستور 1970، وكما حدث أيضًا مع الحراك الديمقراطي الذي

استدعى التوافق على دستور 2011، ولحظات الحراك السياسي الذي يربك التوازنات السياسية (كما حدث في التسعينيات وأفرز دستورين في أقل من خمس سنوات)، و(كما حدث بعد انقلاب 1971 و1972).

في كل هذه اللحظات، التي أربكت في المجمل توازن النسق السياسي، كان ينتهي الأمر بالإعلان عن دستور جديد، أو مراجعة دستورية تلخص إعادة تدبير العلاقة بين السلطات في الواقع وإعادة ترتيب موازين القوى السياسية القائمة. فكانت بهذا المعنى اللحظة الدستورية، في 1962 و1970، و1972 و1992 و1996 و2011، لحظة إعادة صناعة لموازين القوى مرة في هذا الاتجاه، ومرة أخرى في الاتجاه الآخر[14].

إن التغيير الذي حمله دستور 2011 على مستوى المؤسسات السياسية، جعل الكثيرين من الفاعلين السياسيين يؤكدون بداية تأسيس المغرب لنمط جديد من الحكومة تتقاطع مع النمط الذي كان سائدًا في السابق.

واذا كان الخطاب هيمن على الساحة السياسية خلال الفترة الفاصلة بين نشر الدستور وتشكّل الحكومة، فإن طبيعة الحكومة المشكّلة بناء على نتائج صناديق الاقتراع، ومكوناتها، وطبيعة التحالفات التي قادها حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، دفعت الكثير من المحلّلين والسياسيين إلى مراجعة آمالهم المبنية على النص الدستوري، ذلك أن الممارسة في هذا الإطار، عبّرت عن الكثير من الخنوع والإكراهات والواقع السياسي، والكثير من الاستسلام والمرونة، بشكل أسهم في صعوبة تصنيف الحكومة المغربية بقيادة العدالة والتنمية بعد دستور 2011[15].

مع لحظة الربيع العربي، وبالتحديد في لحظة 20 فبراير 2011 حدث تحوّل من نوع جديد، وربّما غير مسبوق في اتجاهات السياسة المغربية: حصل بين الدولة والقوى الديمقراطية الجديدة تعاقد بمضمون دستوري وسياسيين؛ إذ انطلقت ببعض مؤشرات الثقة، ثم بالإصلاح الدستوري (خطاب 09 مارس 2011 الذي أطر دستور فاتح يوليوز 2011) لتعقُب دينامية سياسية وانتخابية أعطت تصدّر الإسلاميين للمشهد السياسي وقيادتهم للحكومة[16].

من أهم ما ميّز حكومة بنكيران أنها جاءت في سياق سياسي متميز يتمثل في التحولات التي شهدها العالم العربي، وكان لها انعكاس على المغرب من خلال حركة 20 فبراير. وقد نظمت هذه الحركة العشرات من المسيرات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فبسببها اضطر النظام الى تعديل الدستور، وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها، ففاز فيها حزب العدالة والتنمية وبنتيجة غير مسبوقة، وتتعدد عوامل ذلك الفوز، فحركة

20 فبراير التي كسرت الجمود السياسي في المغرب جعلت بعض الشرائح من المغاربة –ومن بينها الطبقة الوسطى– تصوّت لحزب العدالة والتنمية؛ لأنه يمثل – في ظنها– توجّه التغيير مع الاستقرار، في مقابل التوجه الآخر، الذي يرى أن حركة 20 فبراير والقوى السياسية الداعمة لها قد تمهد له.وقد يعني هذا التوجه التغيير مع العصف بالاستقرار على غرار ما وقع في دول عربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن احتمالات تطور حركة 20 فبراير قد جعلت النظام السياسي يقبل بحزب أغلبية ذي مرجعية إسلامية. يُضَاف إلى ما ذُكِر من عوامل انضباطيةُ الحزب وديمقراطيته الداخلية مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، وحسن إدارته للحملة الانتخابية، وغياب أحزاب اسلامية أخرى منافسة له، وعذريته السياسية بحيث لم يسبق أن تولى مسؤولية حكومية[17].

لم يكن أحد يتصوّر، في المغرب وخارجه، انهيار حزب العدالة والتنمية بالطريقة الدراماتيكية في الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية التي جرت في 8 سبتمبر/ أيلول 2021. ولا مبالغة في القول: إن ما حدث زلزال انتخابي وسياسي، ستكون له تداعياته، ليس فقط على الحزب، بل أيضًا على المشهد السياسي. وهو ما يتطلّب تنويعًا

في المداخل الكفيلة بفهم هذا الحدث، وتفسير أسبابه المختلفة. وعلى الرغم من وجاهة ما يقال بشأن تقليديةِ البنية السياسية المغربية، وتحكّم السلطة في العملية الانتخابية، ودورِ شبكات الأعيان والرأسمال في تشكيل مساحة واسعة من نتائج الانتخابات التشريعيةَ والمحلية، إلا أن من الصعب الاقتصار على ذلك، فقط في تفسير الكابوس الذي عاشه الحزب الإسلامي، ذلك أن تراجعه من المرتبة الأولى التي نالها في اقتراعَيْ 2011 (107 مقاعد)، و2016 (125 مقعدًا)، إلى المرتبة الثامنة في اقتراع 2021 (13 مقعدًا)- يفرض التوسّل بمداخل تفسيرية وتحليلية مختلفة، توخّيًا لفهمٍ أعمق لهذا الحدث[18].

ثالثًا: عقوبة التدبير الحكومي لولايتين متتاليتين

ما يمكن قوله عن الأسباب العميقة والأولية للهزيمة المدوية بحسب النتائج الرسمية لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، هو أن هناك سياقًا خاصًّا ومتعدد الجوانب، أولًا هناك ما يُسمَّى تآكل أو اهتراء السلطة Usure Du pouvoir، حتى في الأنظمة الديمقراطية هناك ما يمكن أن نسمّيه: لا شعبية ممارسة الحكم؛ لأن ممارسة الحكم تضعك في مواجهة الساكنة، ويصعب جدًّا تحقيق برامج كما جرى الوعد بها في أثناء الانتخابات، ولكن في المغرب يكون هذا الاهتراء أخطر وأكبر لأن هناك Usure du pouvoir sans pouvoir؛ أي هذه اللاشعبية التي تنتج عن ممارسة الحكم...

في المغرب عندما تكون في الحكومة فأنت تعاني طبعًا اهتراء السلطة من دون أن تكون لديك سلطة "r" فأنت تفقد جاذبية الدفاع عن الحق، والوقوف في وجه الظلم، والدفاع عن المستضعفين، ولكن في الدول غير الديمقراطية فإنك لا تمارس الحكم، ولهذا لا تطبق برنامجك، ولا تلبّي المطالب؛ لأنك خارج السلطة الفعلية، ولا تحقق ولو جزئيًّا ما كنت تدافع عنه. لذلك يمكننا القول: إنه بعد 10 سنوات من وجود العدالة والتنمية في الحكومة فإن أحد الأسباب الأساسية هو اهتراء السلطة بدون سلطة[19].

من هنا، تُربك نتائج الانتخابات المغربية، إلى حدّ كبير، فرضية التحكّم الكامل للسلطة في تشكيلها. وتفرض، من ثَمّ، إعادة النظر في الحدود التي تفصل بين السياسي (البنيوي)، والانتخابي/ الحزبي (الموسمي) في السياسة المغربية، إذ يصعب التسليم بأن هذه السلطة دحرت الحزب إلى درجة أن يحلّ ثامنًا بعد أن تصدّر المشهد لولايتين تشريعيتين، فضلًا عن هيمنةٍ بادية على مجالس عدد غير يسير من مجالس العمالات والأقاليم والجهات، وهذا يعني أنّ هناك تحوّلًا داخل الكتلة الناخبة، يُفترض أن يستنفر التخصّصات العلمية ذات الصلة، وفي مقدمتها سوسيولوجيا الانتخابات، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقة هذه الكتلة بالأحزاب السياسية في المدن والحواضر الكبرى، وطبيعة العروض السياسية والاجتماعية الذي تطرحها هذه الأحزاب، وحدود دور شبكات

الرأسمال والأعيان في رسم هذه النتائج واستخلاص عائداتها[20].

غير بعيد عن هذا التراجع الانتخابي فإنّ النتائج النهائية للغرف المهنية التي أجريت بتاريخ 6 غشت/ آب 2021، أسفرت عن تأكيد فرضية تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الذي لم يستطع الحفاظ على المرتبة التي حصل عليها في الانتخابات المهنية السابقة لسنة 2015، فانتقل الحزب من 196 مقعدًا بنسبة 8.99 ٪ سنة 2015 التي تبوّأ فيها المرتبة الرابعة، إلى المرتبة الثامنة بـ49 مقعدًا في انتخابات الغرف المهنية لسنة 2021 بنسبة 2.20 ٪.

وبالرغم من الخصوصية التي تميز الانتخابات المهنية التي تكون موجهة أساسًا إلى فئة التجار والفلاحين، وهي الفئة التي لا تشكل الطبقة الشعبية لحزب العدالة والتنمية، إلا أن قراءة النتائج التي حصل عليها هذا الأخير في الانتخابات سنة 2015 مع انتخابات 2021- توحي بأن هناك مياهًا كثيرة مرت تحت جسر حزب العدالة والتنمية، وأن الحزب على منعرج سياسي سيؤدي به مستقبلًا إلى تراجع أيضًا، على مستوى الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية[21].

رابعًا: حزب العدالة والتنمية شرخ تنظيمي وعطل مؤسساتي داخلي

عانى حزب العدالة والتنمية مشكلات تنظيمية متمثلة في شبه انقسام غير معلن، بين الخط الانتخابي والخط المخلص لمرجعيات التأسيس، وهو ما أفقده تلك التعبئة التنظيمية القوية للقواعد التي ميزته في الانتخابات السابقة، وكانت العامل الأبرز في نتائجه.

كما فقد كتلة من الناخبين غير المنتمين للحزب، ولكن المحسوبين على حزامه الدعوي أو المرجعي أو المحافظ، الذين كانوا مستائين من تنازلات قدمها الحزب، عدّوها خروجًا عن الثوابت المرجعية، من قبيل التطبيع، والقانون الإطار للتربية والتكوين.

ولا يمكن أن نستثني دور الطبقة المتوسطة في هزيمة البيجيدي، وهي التي رفعته انتخابيًّا في المرات السابقة، إذ إن هذه الطبقة كانت المتضرر الأكبر من السياسات الاجتماعية التي جرى إقرارها في السنوات الأخيرة، وتراجعت قدراتها إلى حدّ العجز عن الادخار في مستوياته الدنيا[22].

تعرّض العدالة والتنمية في ولاية سعد الدين العثماني لتحديات سياسية وتنظيمية خطيرة، ما إن يسلم من واحدة حتى تنذر التي تليها بإمكان حدوث انقسام داخلي، لكنه استطاع في كل التحديات السابقة، أن يحافظ على وحدته التنظيمية بالرغم من أنه لم يستطع أن ينهي الأزمة داخله.

محطة الولاية الثالثة للأستاذ عبد الإله بن كيران شكّلت تحديًا خطيرًا، كاد الحزب أن

ينقسم إلى شطرين، لولا أن بن كيران الأمين العام السابق، وهو المعني بهذا الموضوع، خرج من دائرة التقاطب، وترك المجلس الوطني (برلمان الحزب) يعمل الآلية الديمقراطية الداخلية، بالحسم بالتصويت، ومع ذلك، انتهى النقاش حول الولاية الثالثة، ولم ينته الخلاف الداخلي، لأن هذا الموضوع، لم يكن في الجوهر سوى صدى لخلاف في التقدير السياسي داخل الحزب، ولانخفاض مؤشر الثقة الداخلية، وبروز مخاوف من الاختراق وفقدان استقلالية القرار الحزبي.[23]

انعكست الخلافات والانقسامات داخل حزب العدالة والتنمية على تعطيل عمل مؤسسات الحزب الداخلية، خصوصًا الهيئات التنفيذية والتقريرية الكبرى التي لم تنعقد منذ أن وقع الشرخ بين قيادات الحزب «بنكيران» و«سعد الدين العثماني» وأنصار كلٍّ منهما، وذلك على الرغم من ارتفاع عدة أصوات داخل الحزب تطالب بعقدها.

وهو ما حَوَّل النقاش من داخل المؤسسات الحزبية إلى فضاء التواصل الاجتماعي (فيسبوك- تويتر) الذي تحول إلى ساحة للتراشق بواسطة «التدوينات» بين قيادات الحزب فيما بينهم من جهة، وصفوف الأتباع والمعارضين من جهة ثانية.

كما انعكست هذه الخلافات على نتائج الحزب في الانتخابات الجزئية لمصلحة حزب الأصالة والمعاصرة، غير أن مراقبين لا يُعوِّلون على نتائج هذه الانتخابات بوصفها مؤشرًا حقيقيًّا على تراجع الحزب من عدمه في ظلّ تراجع أدوار الأحزاب السياسية الأخرى في المشهد السياسي بالبلاد.

إن ما يشهده حزب العدالة والتنمية اليوم من خلافات وانقسامات داخلية، يثير تساؤلات حول مآل مشروعه الإصلاحي الذي كان يدعو إلى تطبيقه وتحقيق أهدافه، فمستقبل حزب «العدالة والتنمية» اليوم سيحدده موقع زعيمه «بنكيران» وموقفه من القضايا الخلافية المعلّقة داخل الحزب[24].

هناك سببان رئيسان قد يفسّران، أيضًا، ظاهرة التراجع في الحصيلة الانتخابية لـ«العدالة والتنمية» التي أرجعها الباحث يونس برادة أوّلًا «إلى طبيعة السياسة التي تبقى انسدادية في أساسها، فلا تتيح إفراز فاعلين منافسين حقيقيين، وإن كان توجههم مواليًا من حيث المبدأ... أي لا يشككون في بُنيات الحكم، ويُبدون في أحايين كثيرة انجذابًا مفرطًا للاختيارات الإستراتيجية للنظام».

أما السبب الثاني، وفق برادة، «فيجد سنده في عجز الفاعلين عن إنتاج سياسي مستقل، وهو ما يؤدي إلى نوع من (التهاوي الحتمي) تحت وطأة التدبير الحكومي مثلًا، أو العمل التشريعي المقيّد، أو الدفاع عن الحقوق والحريات، أو التماهي مع مصالح الشعب»[25].

ثمة معطيات مهمة ترتبط بالذات الحزبية تعين في فهم جزء من هزيمة العدالة والتنمية، تتلخص كلّها في فقدان نقاط قوته في انتخابات 2016، ونقصد بذلك أولًا التماسك التنظيمي، فالحزب دخل الانتخابات في حالة شرخ قيادي مزدوج، صراع بين جناحَي الحزب (العثماني/ بن كيران) وصراع داخل القيادة التي أدارت المرحلة (العثماني/ الرميد) فضلًا عن شرخ امتد للقاعدة بين تيارين، لم تستطع القيادة جمعهما، واعتمدت نهج التغلب بتقريب الموالين وإقصاء المعارضين. ثاني هذه الاعتبارات، وهو الأخطر في تقديري، هو أثر القاسم الانتخابي في الداخل الحزبي، ففعالية هذا التعديل في القانون الانتخابي، أسهمت في إحداث تصدع خطير في بنية الحزب، ذلك أن نقص الحظوظ الانتخابية (القاسم الانتخابي لا يمكن إلا لمقعد واحد فقط) ساعد في تأجيج الخلافات والصراع على وكيل اللائحة، وهو ما أثمر آلية (الكولسة والزبونية والعلائقية) في التزكية، وأثمر في المقابل تصدعات واستقالات وتمردات، بل أضعف الجاهزية الانتخابية بشكل كامل، فكان واضحًا امتناع شرائح كبيرة من مناضلي الحزب عن تقديم الإسناد الانتخابي لمرشّحي الحزب في عدد من الدوائر[26].

ومن تداعيات هذا التصدع الذي أصاب تماسك الحزب، تنظيميًّا وفكريًّا وسياسيًّا، امتناع بنكيران عن الدعوة إلى التصويت للحزب خلال الحملة الانتخابية، وكان واضحًا أنه غير راض عن أداء الحزب.. ولذلك إذا نظرنا إلى الجزء الفارغ من الكأس في ذلك الظهور، فهو أنها أعطت إشارة ضمنية لأنصار «الزعيم» بالامتناع عن التصويت للحزب، وليس مستبعدًا أن يكون عدد غير قليل من أعضاء حركة التوحيد والإصلاح قد صوت ضد الحزب، أو على الأقل لم يصوّت له.. من دون أن ننسى الحاضنة الشعبية والكتلة الناخبة التي كانت تصوّت للحزب؛ وأُصيبت بخيبة أمل بسبب المواقف المثيرة للجدل التي اتخذها والمناقضة لمرجعية الحزب، من أهمها القبول بفرنسة التعليم (قانون الإطار)، وتقنين استخدام مخدر الشيرا، والتطبيع[27].

خامسًا: أسباب ومحدودية العملية الانتخابية [28]

• سؤال الإرادة السياسية

جاءت الوثيقة الدستورية بمجموعة من المستجدات الدستورية والقانونية المتعلقة بالجماعات الترابية والتنمية الجهوية، إلا أنه بمجرد الوقوف على هذه القوانين التنظيمية يُطرَح سؤال الإرادة السياسية لدى الدولة للتخلص من مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات ونقلها لصالح المنتخب المحلي، ثم إشكالية اقتسام السلطة من قبل الفاعل المركزي مع الفاعلين السياسيين، خصوصًا إذا استحضرنا الهاجس الذي تحكم في صياغة هذه القوانين، حيث نجد أن طبيعة السلطة المركزية لا تسمح بوجود فاعل محلي حقيقي قادر على صناعة قرار محلي مستقل بعيدًا عن هيمنة الفاعل المركزي، هذا الأخير الذي يبقى هو الصانع الحقيقي للسياسات العامة الوطنية، وهو الموجّه والمتحكم في التدبير المحلي ممّا يكرّس فقدان الثقة في المشاركة في الشأن العام[29].

ومن أهم أسباب فقدان الثقة في العمل السياسي سببان اثنان: سبب يرتبط بمجال الفعل السياسي، وسبب يرتبط بالفاعليين السياسين. فإذا كان الفعل السياسي، مهما تعددت مفاهميه، لا يخرج عن كونه تدافعًا سلميًّا من أجل التمكن من السلطة لتنفيذ اختيارات وبرامج معينة، فإن طبيعة النظام السياسي المغربي تنقل الفعل السياسي من مجاله الأصلي الذي هو التدافع من أجل التمكن من السلطة إلى تدافع على هامش السطة، أو لنقُل بعبارة أوضح: تدافع من أجل خدمة مالك السلطة. ومما لا شكّ فيه أنّ هذا التحوير لمعنى الفعل السياسي يفقده أهميته وجاذبيته، بل يفقده مصداقيته، هذا عن السبب الأول، أما فيما يخص الفاعلين السياسيين، فإن غلبة السلوك الانتهازي والبحث عن تحقيق المصالح الضيقة وعدم الوفاء بالوعود تجعل المواطنين ينفرون منهم، بل ينفرون من السياسة وما يتصل بها. ومما لا شك فيه أن السببين مترابطان ومتداخلان[30].

• تقسيم ترابي ضبطي ونمط انتخابي يكرس البلقنة السياسية

يكتسي التقطيع الترابي الجهوي أهمية بالغة ضمن عوامل نجاح؛ أي نظام جهوي، ولكي يكون للتقطيع الجهوي فعالية وظيفية يتعين أن يرتكز على معايير موضوعية بعيدة عن الهواجس الأمنية والضبطية.

لعل من أهم المؤاخذات التي وُجِّهت إلى التجارب الجهوية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم- هو طبيعة التقسيم الترابي الذي يهيمن عليه الطابع التحكمي والضبطي بدل المقاربة التنموية، حيث نجد أن التقسيم الترابي الجديد الذي يقسم المغرب إلى 12 جهة، لم يخرج عن المقاربات التقليدية القديمة، حيث جرى تغيب مجموعة من الاعتبارات الجغرافية والاجتماعية والثقافية والتنموية.

حيث نجد التنافسية الحزبية محدودة، وحيث تدخل الدولة، بشكل مباشر في رسم ملامح الانتخابات لفرض حزب واحد أو أحزاب معينة في السلطة السياسية، ولإقصاء أحزاب أخرى، بالرغم من دعم الناخبين لها، أو بشكل غير مباشر عبر الهندسة القانونية أو الترابية التي تقطع الدوائر الانتخابية، وتغير نمط الاقتراع، وعتبة التمثيلية الحزبية بما يتناسب والأحزاب المراد لها أن تتولى مقاليد السلطة السياسية. كما لا يتحقق تتدخل الأنظمة السلطوية، بعد الانتخابات في هندسة خارطة التحالفات الحزبية، بما يؤهل أحزاب معينة لتولي مقاليد الحكم دون غيرها[31].

• تشديد المراقبة الإدارية يكرّس منطق التحكم

لذلك فإننا نعتقد أن تدخلات صاحب شرعية التعيين مقيِّدة وضابطة بطريقة تحكمية لصاحب شرعية الانتخاب الديمقراطي، هذه التدخلات سوف تحد من قدرات الجماعات الترابية على القيام بوظائفها واختصاصاتها، وهذا يتنافى ومعيار التدبير الحر الذي أقرّه الفصل 136 من دستور 2011، والاستقلال الحقيقي للمجالس الجهوية، كما أن القرارات المالية للمجلس الجهوي لا تدخل حيز التنفيذ بمجرد اتخاذها، بل بعد التأشير عليها من قبل سلطات الوصاية التي تكرّس عدم الثقة في المنتخب المحلي.

سادسًا: معوقات الفاعل الحكومي

إن (مأسسة) القرار السياسي تستدعي بالدرجة الأولى تدعيمَ مكانة القانون ودورَه في ضبط كلّ الممارسات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين.

بعد دستور 2011 كان أهم حدث بارز هو إجراء انتخابات 25 نونبر 2011، وكان بمثابة أول امتحان تتبّعه الباحثون لتقييم درجة تطور الممارسة السياسية بالمغرب. ورغم العديد من الايجابيات التي سجلت، فقد لُوحِظ استعمال مكثّف للمال والرشوة والزبونية في

الحملة الانتخابية، وتنامي دور العامل القبلي، والاستثمار المكثف في الدين والمعتقدات.

نخلص من دراستنا لهذه المحالاوت المؤسساتية أن الواقع الاجتماعي المغربي لا يزال مليئًا بالعديد من التمثلات والرموز والمعتقدات المؤثّرة في السلوك السياسي،وهو واقع لم يتغير بالحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب. لذلك كل السياسات المؤسساتية التي أقدمت عليها الحكومة تجد لها معوقات في البنية الاجتماعية، وهي معوقات راسخة في اللاوعي الجماعي يصعب تغييرها بالقانون. ولعل ما يعرقل وظيفة السياسات المؤسساتية والذي يبقى هو الهيمنة على السلطة السياسية[32].

فالعمل الحكومي محصور بمجموعة من العوائق الذاتية والموضوعية، لعل في مقدمتها المنطق الذي يشتغل به رئيس الحكومة، فالسيد عبد الإله بنكيران جعل هدفه الأول إرضاء المؤسسة الملكية والمحيط الملكي، وهذا الذي جعله في كثير من الأحيان ملكيًا أكثر من الملك، يمارس على نفسه وعلى حكومته رقابة ذاتية مبالغًا فيها، وغالبًا ما تكون تلك الرقابة من مرجعية التأويل السلطاني للدستور، لا التاويل الديمقراطي الذي يطالب به بعض الأفاضل الديمقراطيين[33].

يُعَدّ الانسجام الحكومي بين مختلف التشكيلة الحكومية أحد أهم عناصر قوتها وفعاليتها في صناعة السياسات العامة وتنفيذها، بحيث يسهل توحيد الرؤى، والتنسيق بين مختلف الوزراء وتحقيق روح العمل الجماعي.

إلا أن التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال أتت في الغالب غير منضبطة لهذه القواعد، إذ شهدت العديد من النقائص، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. وجود ترابية بين أعضاء الحكومة: ترابية عرفية وترابية واقعية.

ب. تفرز هذه الوضعية وجود فئة وزارية متميزة تملك وضعًا وتأثيرًا خاصًّا من الناحية الواقعية، وهذا يؤدي إلى عدم انسجام التشكيلة الحكومية.

ت. استمرار وجود وزراء السيادة داخل التشكيلات الحكومية، وتفوّق وزير الداخلية والمالية يجعل الحكومة تشهد ترابية سلبية، تفرض تفوق بعض الوزراء على غيرهم[34].

ث. تقزيم قيمة الانتماء الحزبي: بحيث عبرت حالات الانتخاب الوزراي عن عدم أهمية الانتماء إلى الحزب والاستخفاف به، فإدا كان أحد وزراء الحكومة السابقة قدّم استقالته من الحزب السياسي الذي احضنته لفترة وتوى المنصب الوزاري باسمه.

ج. التشبث بالريع الوزاري: لم يسمح لرئيس الحكومة المعين بتوظيف سلطته للتأسيس لممارسة ديمقراطية تتقاطع مع الكثير من الممارسات السابقة في هذا الإطار، بل وظف سلطته في عدة حالات لتغليب الاعتبارات الشخصية أو الحزبية على حساب

الاعتبارات الدستورية والسياسية[35].

أدت انتخابات أيلول/ سبتمبر 2021 في المغرب إلى حصول تغير كبير في الخارطة السياسية؛ إذ باتت أحزاب الإدارة تتصدر المشهد السياسي، بينما تراجعت قوة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية كثيرًا. لكنّ نجاح الحكومة المقبلة سوف يتوقف على مدى قدرتها على تلبية توقعات الناخبين، والوفاء بالوعود الكثيرة التي قطعتها أحزابها على نفسها خلال الحملات الانتخابية[36].

عمومًا، فالممارسة الانتخابية تضع على المحك الاختيار الديمقراطي الذي نصّ عليه الدستور، بحيث لا تزال الانتخابات في المغرب بعيدة عن مفهوم الانتخابات الديمقراطية، ليتأكد من ذلك أن الاختيار الديمقراطي لا يمكن أن يعرف طريقه إلى التطبيق والممارسة فقط من خلال عبارات ومبادئ دستورية مفصولة عن سياقها، ولكن لابد لذلك من دستور ديمقراطي في طريقة وضعه وشكله ومضمونه، كما لا بدّ من فاعلين ديمقراطيين وثقافة ديمقراطية يكون على أساسها العمل السياسي والتنافس الانتخابي[37].

في ضوء ما سبق، يتمثل التحدي المستقبلي لمرحلة الانتقال الديمقراطي في المعوقات السياسية، إذ تطرح إشكالية كيفية المراهنة على العمل الحزبي للقيام بدوره الكامل في تأطير توعية المواطن في نطاق تعددية حقيقية تعكس بشكل أو بأخر الوضوح الأيديولوجي، ونوعية البرامج السياسية المقدمة في المعترك الانتخابي[38].

الهوامش والمراجع:

1. بروك عيسى: الانتخابات بالمغرب: محاولة بحث في فرضية الانتقال الديمقراطي، رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا في القانون العام، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2007-2008، ص 17.
2. جواد الرباع: السلطوية الانتخابية وديمقراطية الواجهة، مقال بمدونات الجزيرة، نُظِر يوم 01 أكتوبر 2021.
3. حسن طارق: 04 شتنبر انتخابات تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى، سلسلة دراسات وأبحاث مجلة الفضاء المدني، ص 17
4. تقدير موقف: كيف غيرت انتخابات الثامن من أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ تقدير موقف، 13 شتنبر 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نُظِر في 05 أكتوبر 2021، في https://bit.ly/2Xs6Xle
5. يرجع أصل العدالة والتنمية إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي أسسها الدكتور عبد الكريم الخطيب سنة 1967 بعد انشقاقه عن الحركة الشعبية التي كان يقودها المحجوبي إحرضان بدعوى الاختلاف حول الموقف من حالة الاستثناء المعلنة 1965. للمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى كتب: محمد ضريف: الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999 منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. محمد ضريف: الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، البيضاء، 2000. محمد ضريف: الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الإسلامي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، البيضاء، 1999.

6. حسن طارق: 04 شتنبر: انتخابات تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى. مرجع سابق ص27.
7. عبد الإله سطي: الوظيفة الانتخابية بين السياقات السلطوية والسياقات الانتقالية، سلسلة دراسات وأبحاث مجلة الفضاء المدني، ص09.
8. محمد منار باسك: الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغيّر في السمات، سنة 2011، ص 19
9. محمد الطيفوري: الانتخابات المغربية: معركة كبرى وقليل من الديمقراطية، نُظِر يوم 02 أكتوبر 2021
10. تقدير موقف: كيف غيرت انتخابات الثامن من أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ مرجع سابق.
11. تقدير موقف: كيف غيرت انتخابات الثامن من أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ مرجع سابق.
12. عبد الله سطي: التصويت العقابي يغلق قوس الإسلاميين بالمغرب، قراءة في مضامين نتائج الانتخابات التشريعية، 08 شتنبر 2021. http://www.afalebanon.org
13. عبد الاله سطي: الوظيفة الانتخابية بين السياقات السلطوية والسياقات الانتقالية، سلسلة دراسات وأبحاث مجلة الفضاء المدني، ص 9-10
14. بلال التليدي: الزلزال السياسي: دينامية السياسة قبل وبعد السابع من أكتوبر، مركز معارف للدراسات والأبحاث، سنة 2018، ص 05
15. محمد الرضواني: الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، سنة 2014، ص 113.
16. بلال التليدي: الزلزال السياسي: دينامية السياسة قبل وبعد السابع من أكتوبر، مركز معارف للدراسات والأبحاث، 2018، ص 05
17. محمد باسك منار: التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب، سياسات عربية العدد.02 أيار /ماي 2013، ص 74.
18. محمد بنيس، انهيار العدالة والتنمية: محاولة للتفسير والفهم، جريدة العربي، نُظِر بتاريخ 05 أكتوبر 2021 https://bit.ly/2XhWubC
19. المعطي منجيب: مشهد ما بعد انتخابات 08 شتنبر 2021: الثابت والمتحول في الانتخابات المغربية، النظام السلطوي يكتفي باستعمال المعارضين كما يريد، ولكن لا يريد منهم أن يستعملوه، جريدة ملفات تادلة العدد 473 من 16 إلى 30 شتنبر 2021 ص 12.
20. محمد بنيس، انهيار العدالة والتنمية: محاولة للتفسير والفهم، مرجع سابق.
21. عبد الاله سطي: التصويت العقابي يغلق قوس الإسلاميين، مرجع اسبق.
22. خالد البكاري: مشهد ما بعد انتخابات 08 شتنبر 2021: الثابت والمتحول في الانتخابات المغربية، صعود حزب أخنوش هو استعادة حزب الدولة للريادة عبر هندسة انتخابية ماكرة، جريدة ملفات تادلة العدد 473 من 16 إلى 30 شتنبر 2021 ص 11.
23. بلال تليدي: المغرب: هل يدفع القنب الهندي «العدالة والتنمية» للانقسام؟ جريدة القدس العربي، نظر بتاريخ 06 أكتوبر 2021.https://www.alquds.co.uk/
24. الخلافات الداخلية ومستقبل حزب العدالة والتنمية في المغرب.. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة نُظِر بتاريخ 06 أكتوبر 2021 https://futureuae.com
25. انتصار البديل الليبرالي يعيد رسم المشهد السياسي في المغرب، قراءة في أسباب تهاوي الإسلاميين بعد 10 سنوات من السيطرة، جريدة الشرق الأوسط. نُظِر في 05 أكتوبر 2021 https://aawsat.com

26. بلال تليدي: المغرب: أكبر نكسة انتخابية https://www.alquds.co.uk/
27. فؤاد الفاتحي: قراءة في "النكسة الانتخابية" لحزب "العدالة والتنمية"، جريدة العربي نُظِر بتاريخ 02 أكتوبر 2021
28. جواد الرباع: الانتخابات المحلية وإشكاليات الديمقراطية المحلية: مقاربة قانونية وسياسية، سلسلة دراسات وأبحاث. الانتخابات الجماعية: قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 شتنبر 2015: السياق، الرهانات، النتائج، الدلالات، ص 175.
29. جواد الرباع: الانتخابات المحلية وإشكاليات الديمقراطية المحلية: مقاربة قانونية وسياسية. مرجع سابق، ص176.
30. محمد منار باسك: الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات، الطبعة الأولى 2011، مرجع سابق، ص428
31. عبد الحميد بنخطاب: مقدمات في علم السياسة، مطبعة شمس برينت سلا، الطبعة الأولى 2020. ص 172.
32. محمد المساوي: معوّقات مأسسة المجال السياسي المغربي، أعمال الندوة الوطنية المنظمة في يومَي 27-28 نونبر 2014 ص 23.
33. محمد منار باسك : محمد باسك مار: التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب. مرجع سابق، ص 81.
34. محمد الرضواني: التنمية السياسية في المغرب تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، ص 213.
35. محمد الرضواني: الحكومة التي تلتقط كل شيئ محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011، سلسلة بدائل قانونية وسياسية ص123.
36. تقدير موقف: كيف غيرت انتخابات الثامن من أيلول/ سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب.. مرجع سابق.
37. محمد منار باسك: الانتخابات بين النص الدستوري والواقع، اعمال ندوة 19-18 ابريل 2021 الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة، ص 203.
38. جواد الرباع : المسالة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي حالة المغرب، منشورات تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد 08 المجلد الثاني ربيع 2014، ص 140.

صفحات تجلب لك العالم

نحن نكتب الحقيقة، الحقيقة فقط، دون تنميق في الكلمات.

مهما يكن الحدث، نحن نقدمه لك كما هو.

بالنسبة لنا، العالم صغير.

لكن القوة التي نستمدها منكم، قوة عظيمة.

SABAH

صحيفة تركيا

TURKUVAZ
MEDIA GROUP